العدد 1614 - السنة السادسة
الأربعاء 8 رمضان 1434 - الموافق 17 يوليو 2013
Wednesday 17 July 2013 - No.1613 - 6th Year

واشنطن ترفض دعم فريق ضد آخر.. وتحذر من خطورة تكرار السيناريو المصري

الجيش المصري يلوح بالعصا: لا تفريط في مكتسبات الثورة

■ أحمد علي: لا اتصال مع «الجماعة» وسنضرب بيد من حديد من يحاول الاقتراب من المنشآت العسكرية أو الحيوية

الجيش عزز انتشاره في المدن

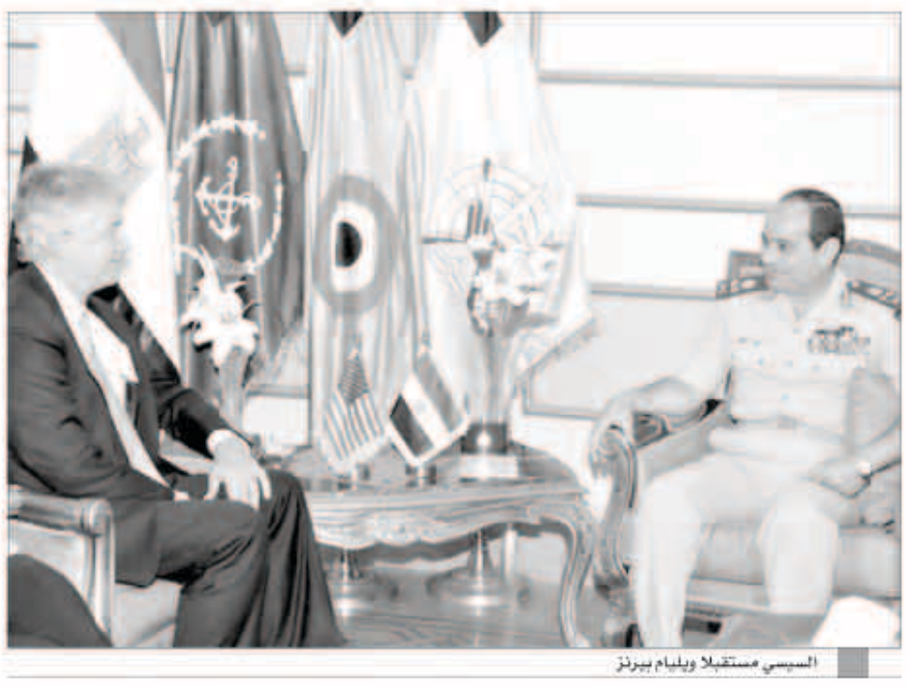
السيسي مستقبلا ويليام بيرنز

■ بيرنز: نطالب بعدم إقصاء أي طرف من العملية السياسية.. وندين جميع أشكال العنف

القاهرة - «وكالات»: أكد المتحدث العسكري المصري أحمد علي أن الجيش لن يفرط فيما سماه مكتسبات الثلاثين من يونيو، ونفى أي اتصال للجيش بجماعة الإخوان المسلمين واعتبر أن ما قاله القيادي بالجماعة ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة عصام العريان في هذا الصدد يأتي «للوقيعة بين الجيش والشعب».

واكد الجيش المصري انه سيرد «بمنتهى الشدة والحزم والقوة» اذا حاول المحتجون الاقتراب من المنشآت العسكرية او الحيوية.

وقال علي إن العقيدة الراسخة للجيش المصري لا تنتهج أسلوب العمل في الظلام، وإنه في حالة إجراء أي اتصالات من هذا النوع سيتم الإعلان عنها مسبقا. كما قال علي إن المؤسسة العسكرية تؤكد التزامها ببنود خارطة المستقبل التي ذكر أن الشعب المصري ارتضاها لنفسه «وأنها لن تفرط في مكتسبات ثورة 30 يونيو المجيدة مهما كلفها ذلك من تضحيات».

واعتبرت القوات المسلحة، أن تصريحات العريان التي أدلى بها لقناة الجزيرة مباشر مصر تأتي في إطار ما سماها حملة الأكاذيب والشائعات التي تشن ضدها «لتحقيق أهداف سياسية مشبوهة تستهدف حشد أنصار تيار سياسي معين ولرفع الروح المعنوية للمعتصمين بناء على مغالطات وإسقاطات سياسية».

وكان العريان قد تحدث عن تلقي اتصالات مباشرة وغير مباشرة يوميا ممن وصفهم بأنهم قادة الانقلاب، وذلك من أجل التفاوض. لكنه توجه إلى القادة العسكريين فقال «نحن لا نلدغ من جحر مرتين ونحن لا نثق فيكم ولا نثق في أنكم ستجرون انتخابات حرة ونزيهة، وأنتم تريدون الانفراد بالسلطة لذا لا تفاوض قبل عودة مرسي للسلطة».

وكان وزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي قد سعى في لقاء مع ضباط الجيش لتوضيح موقفه بشأن عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، وقال إن خوفه من حدوث انقسام على مستوى البلاد ظهر في العام الماضي إثر استفتاء على الدستور أجراه الرئيس المعزول «الذي منح نفسه صلاحيات واسعة».

واعتبر السيسي أن مرسي فقد الشرعية بسبب المظاهرات الحاشدة ضده ورفض اتهامات بأن عزله كانت تحركه أسباب دينية. كما شدد على أن الفرصة متاحة لكل الأطراف بلا استثناء للمشاركة في العملية السياسية.

وكانت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية قد نشرت تقريرا بعنوان «الدولة العميقة تعود في مصر مرة أخرى»، كشفت فيه عن وجود سيناريو منذ عدة أشهر لعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي خططت له المعارضة والجيش.

وأشارت الصحيفة في تقريرها إلى اجتماع كبار قادة الجيش المصري، بشكل منتظم مع قادة المعارضة، وقالت إن «رسالتهم كانت أن الجيش سيتدخل وسيعزل مرسي بشكل قسري إذا استطاعت المعارضة حشد عدد كاف من المتظاهرين في الشوارع». وأضافت الصحيفة أن من بين من حضر الاجتماعات قياديي جبهة الإنقاذ محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي.

وأوضحت الصحيفة أنّه مع اقتراب الإطاحة بمرسي زادت اللقاءات بين الجيش والمعارضة، مشيرة إلى أن بعض هذه الاجتماعات عقدت في نادي ضباط القوات البحرية.

كما قالت الصحيفة، إن اجتماع من وصفتهم بقوى عهد مبارك، والمعارضة تزامن مع استهداف مقار الإخوان، في الأيام التي سبقت الإطاحة بمرسي، وأشارت إلى أنه حينما طلبت جماعة الإخوان رسمياً من وزير الداخلية، اللواء محمد إبراهيم، حماية مكاتبهم، رفض الأخير الطلب بشكل علني.

وعلى ذات صعيد الأزمة المصرية شدد نائب وزير الخارجية الأمريكي ويليام بيرنز على أن واشنطن لا تدعم طرفا معينا في الساحة السياسية المصرية.

وقال خلال مؤتمر صحفي إن الولايات المتحدة لا تحاول فرض نموذجا محددا على مصر، داعيا السلطات المصرية إلى تجنب أي عمليات اعتقال ذات دوافع سياسية.

ويعد بيرنز أول مسؤول أمريكي بارز يزور القاهرة منذ أن أطاح الجيش بالرئيس المصري محمد مرسي في الثالث من يوليو عقب احتجاجات واسعة طالبت بإجراء انتخابات مبكرة.

واجتمع بيرنز خلال الزيارة مع الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور ووزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء المكلف حازم الببلاوي.

وقال وليام بيرنز: «أكدنا على ضرورة عدم إقصاء أي طرف من العملية السياسية»، وأدان العنف أثناء المظاهرات والعنف ضد قوات الأمن في سيناء، وأشار إلى أن الأولوية في مصر لإنهاء العنف والبدء في حوار.

وأمل بيرنز بأن يتم تصحيح المسار وأن تستعيد الثورة المصرية طريقها، وأكد أن المصريين فقط يقررون مصيرهم ومستقبلهم ويرسمون طريق الديمقراطية، وتابع: «الولايات المتحدة تلتزم بمساعدة مصر على نجاح ديمقراطيتها».

وأشار بيرنز إلى أن المصريين يدركون تبعات الدخول إلى دوامة العنف، وقال: «لا أعتقد أن هناك خطر تكرار السيناريو السوري في مصر».

وتعرضت الولايات المتحدة لانتقادات لاذعة من جانب أنصار ومعارضي مرسي، حيث يرى كل طرف أن واشنطن تدعم الطرف الآخر.

لكن بيرنز أكد خلال المؤتمر الصحفي على أن الولايات المتحدة تدعم عمليات ديمقراطية تتحلى بالتوازن ويشارك فيها الجميع.

وانتقد عصام العريان، القائم بأعمال رئيس حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، الإدارة الأمريكية قائلا إنها «إدارة مهتزة ومضطربة تخلت عن مبادئها في دعم الديمقراطية وأيدت الانقلاب العسكري»، على حد قوله.

وأضاف العريان خلال مقابلة هاتفية مع «بي بي سي» إن أيا من قيادات الحزب لم يتلق دعوة للاجتماع مع بيرنز.

■ «الإخوان»: تفتح النار على الإدارة الأمريكية: «مهتزة تخلت عن مبادئها الديمقراطية»

■ «وول ستريت جورنال»: مخططات لعزل مرسي منذ شهور تجمع الجيش والمعارضة

«الخارجية المصرية»: فرض التأشيرات على السوريين «إجراء مؤقت»

القاهرة - «كونا»: شددت مصر امس الاول على ثبات موقفها الداعم للثورة السورية مبينة أن الاجراءات الجديدة المتبعة حاليا بطلب الحصول على تأشيرة دخول مسبقة للسوريين الراغبين في دخول مصر بعد اجراء مؤقتا لفترة محدودة ويرتبط فقط بالأوضاع الامنية الحالية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية بدر عبدالعاطي في تصريح الاثنين «انه لا تغير في الموقف المصري الثابت تجاه الثورة السورية» مؤكدا حرص مصر على ضرورة تقديم الدعم والمؤازرة الكاملة للشعب السوري.

وقال ان الاجراءات الجديدة المتبعة حاليا بطلب الحصول على تأشيرة دخول مسبقة للسوريين الراغبين في دخول مصر «اجراء مؤقت لفترة محدودة ويرتبط فقط بالأوضاع الامنية الحالية وغير المستقرة».

واضاف عبدالعاطي ان هذا الاجراء لا يعكس اي تغير على الاطلاق في الموقف المصري الثابت تجاه دعم تطلعات الشعب السوري المشروعة في تحقيق الديمقراطية مشيرا الى ان مصر حرصت على استمرار العلاقات القنصلية بين القاهرة ودمشق رغم قطع العلاقات بما يضمن مصالح المصريين في سوريا ومصالح 160 الف سوري موجودين في مصر.

يشار الى ان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة كانت قد أعربت في بيان رسمي عن قلقها البالغ حيال التدابير التي اتخذتها مصر منذ مطلع الأسبوع الجاري بفرض التأشيرة للسوريين الراغبين في دخول مصر.

أوغلو: تركيا مازالت تعترف بمرسي رئيساً لمصر

انقرة - «كونا»: قال وزير الخارجية التركي أحمد داوود اوغلو امس الاول ان بلاده مازالت تعترف بالرئيس المصري المعزول محمد مرسي رئيسا لمصر نافيا بذلك تقارير أنباء عن سحب السفير المصري من أنقرة.

وأضاف داوود أوغلو في تصريحات صحافية ان بلاده مازالت تعتبر مرسي رئيسا لمصر برغم عزله واحتجازه محذرا من تداعيات تهميش قوى سياسية في مصر بعد تدخل الجيش المصري في الشأن السياسي.

وقال ان العنف سيتفشى في مصر في حال ملاحقة أو إقصاء جماعات سياسية محددة معتبرا ان العنف قد يشتعل في منطقة الشرق الاوسط من جراء ذلك. وبشأن تقارير أنباء عن سحب السفير المصري من أنقرة أكد «لا السفير المصري أو التركي قد جرى سحبهما وان كليهما يمارسان العمل لدى كل من البلدين».

«الأورو - متوسطية»: الديمقراطية في مصر على المحك

بروكسل - «كونا»: قالت مؤسسة الأورو- متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان امس الاول ان الديمقراطية في مصر الان على المحك مضيفة ان الاحداث الجارية حاليا «تثير مخاوف خطيرة» واضافت المؤسسة في بيان ان ما قامت به القوات المسلحة المصرية خارج الاطار الدستوري فتح مرحلة جديدة وجعل مستقبل المجتمع الديمقراطي في مصر على المحك. مشيرة الى انه ابتداء من اليوم فان يجب قيام الظروف المناسبة من أجل مستقبل ديمقراطي.

والمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان شبكة تضم أكثر من 80 من المنظمات والافراد والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان وتتوزع على 30 بلدا في المنطقة الأورو متوسطية.

واوضحت المؤسسة «يجب أن تعود القوات المسلحة الى دورها الطبيعي وهو الدفاع الخارجي عن الدولة وعليها أن تتوقف عن التدخل في حفظ النظام. لابد من التحقيق بشأن استخدام العنف من قبل المتظاهرين والجيش أو قوات الأمن».

وقالت ان الاغلاق التعسفي لوسائل الاعلام دون مراعاة الأصول القانونية أو حظر الأحزاب السياسية بأي وسيلة غير مقبول على الرغم من مزاعم التحريض على العنف.

كي مون يدعو لوقف الاعتقالات وتبني سياسة المصالحة

بان كي مون

باريس - «كونا»: دعا السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون السلطات المصرية الى وقف سياسة اعتقال المعارضين حاثا اياها على تبني سياسة المصالحة بدلا عنها.

واضاف بان خلال حديث تلفزيوني في قصر الاليزيه قبل اجتماعه بالرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند امس الاول ان هذا الوقت «ليس وقت الانتقام او العقاب» في مصر مشيرا الى اعتقال اكثر من 200 شخص بعدما قام الجيش بعزل الرئيس محمد مرسي قبل 12 يوما.

وقال المسؤول الاممي ان الوقت الحالي هو «وقت للمصالحة والاحتواء» في مصر داعيا السلطات «الى ان تشمل جميع الأطراف» في مسعى لايجاد وسيلة للخروج من هذه الأزمة.

كما دعا جميع الأطراف الى تجنب الاشتباكات التي أسفرت عن مقتل عشرات الأشخاص منذ التدخل العسكري.

النيابة العامة تأمر بضبط 7 من قيادات الجماعة.. والبنوك تتحفظ على الأموال

عصام العريان

القاهرة - «وكالات»: أمرت النيابة العامة المصرية، امس الاول بضبط واحضار سبعة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، على خلفية التحقيقات الجارية بأحداث العنف والاعتداء على المتظاهرين السلميين التي وقعت في ميدان نهضة مصر في الجيزة ومحيط مبنى الإرشاد في المقطم وأمام دار الحرس الجمهوري وأمام مبنى قصر الاتحادية.

وأشارت النيابة العامة بحسب ما ذكره موقع التلفزيون المصري نقلا عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، أن القيادات السبعة هم عصام العريان، صفوت حجازي، عبدالمنعم عبدالمقصود، محمد البلتاجي، عصام سلطان، عاصم عبدالماجد، طارق الزمر إلى جانب آخرين.

من جانبها بدأت البنوك العاملة في مصر امس الاول تنفيذ قرار النائب العام بالتحفظ مؤقتا على أموال عدد من قيادات جماعة الاخوان المسلمين وبعض القيادات السلفية وتنظيم الجماعة الاسلامية.

ومن بين هؤلاء مرشد عام جماعة الاخوان محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر ومحمود عزت والمرشد العام السابق مهدي عاكف ورئيس مجلس الشعب السابق ورئيس حزب الحرية والعدالة محمد سعد الكتاتني ونائب المرشد العام للاخوان رشاد بيومي.

كما شمل قرار الحفظ نائب رئيس حزب الحرية والعدالة عصام العريان والداعية الاسلامي صفوت حجازي وعضو مجلس الشعب السابق محمد البلتاجي ونائب رئيس حزب الوسط عصام سلطان والقيادي في الجماعة الاسلامية عاصم عبدالماجد والقيادي السلفي حازم أبو إسماعيل وغيرهم.

وذكر المسؤول التنفيذي بالبنك الاهلي الحسين رفاعي في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط ان «هذه الاجراءات دائما تتخذ بشكل احترازي في مثل هذه الظروف» موضحا انه يتم تجميد التعامل على الحسابات والارصده الخاصة بالأفراد «الذين قد يشكلون خطرا على الأمن العام في أوقات معينة».

ولفت الى ان «عددا كبيرا من القيادات وحتى الأفراد المنتمين لتلك التيارات لم تكن تتعامل مع البنوك على أساس تحريمها لنشاطها بالأساس ولذلك فمن الممكن الا يكون هذا الاجراء ذا تأثير قوي من الناحية الفعلية إلا انه احترازي ومن الضروري اتخاذه من جانب البنك المركزي».

وكان النائب العام المصري المستشار هشام بركات قد أصدر يوم الاحد قرارا بالتحفظ مؤقتا على أموال هؤلاء القيادات على خلفية تحقيقات تجريها النيابة العامة في أحداث عنف في ميدان النهضة في منطقة الجيزة وأحداث محيط مكتب ارشاد جماعة الاخوان بحي المقطم والأحداث التي جرت أمام دار الحرس الجمهوري وقصر الاتحادية الرئاسي.